

المحور السادس: استشراف الاقتصاد العالمي (واقع ومستقبل الاقتصاد العالمي)

لقد تزامن اندلاع الحرب في أوكرانيا مع بدء مختلف دول العالم مرحلة التعافي من تبعات انتشار وتفشي فيروس "كوفيد-19" على مدار العامين السابقين، لكن تبعاتها أضرت بالعديد من البلدان، بما في ذلك بعض أكثر دول العالم ضعفاً، ومع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق، يمكن للخسائر الاقتصادية لهذه الحرب أن تكون مدمرة في بعض أجزاء العالم.

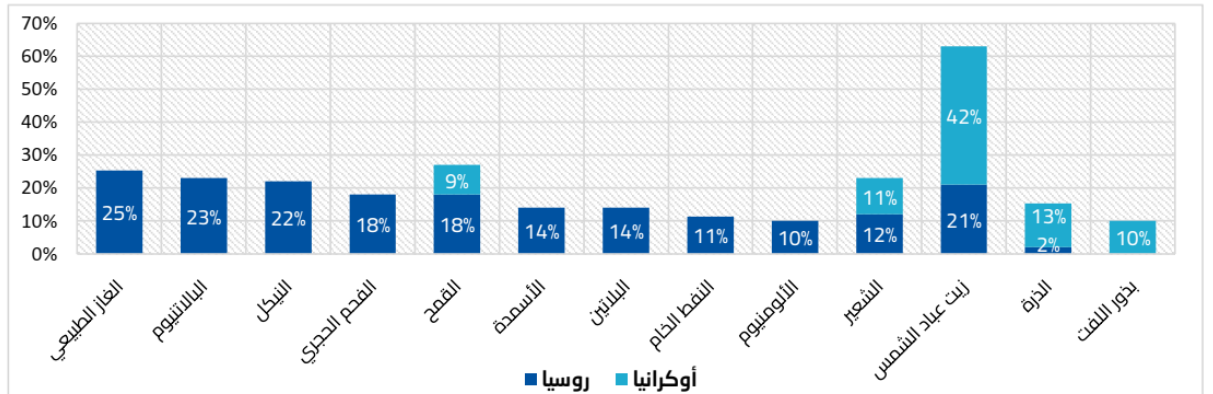
أولاً: مكانة روسيا وأوكرانيا في التجارة العالمية

تشكل كل من روسيا وأوكرانيا نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الاستراتيجية. تعد روسيا مصدراً أساسياً للغاز الطبيعي وثاني أكبر مصدر للنفط الخام. حيث تمثل روسيا نحو 25% من صادرات الغاز الطبيعي العالمي، و18% من صادرات الفحم، و14% من صادرات البلاتين، و11% من صادرات النفط الخام العالمي، انظر الشكل (1). ومن ثم فإن المخاطر المحتملة ستؤدي إلى ضغوط بالانخفاض الحاد في المعروض من هذه السلع، وهذا بدوره يؤدي إلى عرقلة أعمال البناء والبتروكيماويات والنقل. والذي من شأنه أيضاً أن يخفض النمو الاقتصادي.

وتلعب كل من أوكرانيا وروسيا دوراً رئيساً في أسواق الغذاء العالمية كما يوضح الشكل (1)، فإن أوكرانيا وروسيا منتجان رئيسان للقمح والشعير والذرة، وتمثلان متوسط حصة (مجمعة) من 27 و23 و15% من الصادرات العالمية. وكلاهما يشكلان ما يقرب من ثلثي صادرات زيت عباد الشمس، حيث تمثل أوكرانيا وحدها ما يقرب من نصف الصادرات العالمية 42% بينما تمثل روسيا 21%. وبالتالي فإن الحرب سيكون لها تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة على الأمن الغذائي. ذلك أن الحرب تخلق أزمة غذائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وربما النقص في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات من روسيا أو أوكرانيا.

ومن ناحية أخرى تعتبر روسيا أكبر مصدر في العالم للأسمدة حيث تمثل 14% من حجم الصادرات العالمية والشكل يوضح ذلك.

شكل (1): صادرات أوكرانيا وروسيا كنسبة مئوية من الصادرات العالمية متوسط الفترة (2019-2021)



ثانياً: واقع الاقتصاد العالمي في ظل المتغيرات الأخيرة

يمكن القول أن جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ضربت العالم بـ3 طرق رئيسية وهي:

ان التداعيات العالمية للحرب الروسية الأوكرانية تشير أن أكثر الدول تأثراً هي الدول التي تعتمد على واردات النفط والغاز الطبيعي والبلدان التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية من روسيا وأوكرانيا وخاصة التي تعاني من مستويات حادة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

1. الطاقة

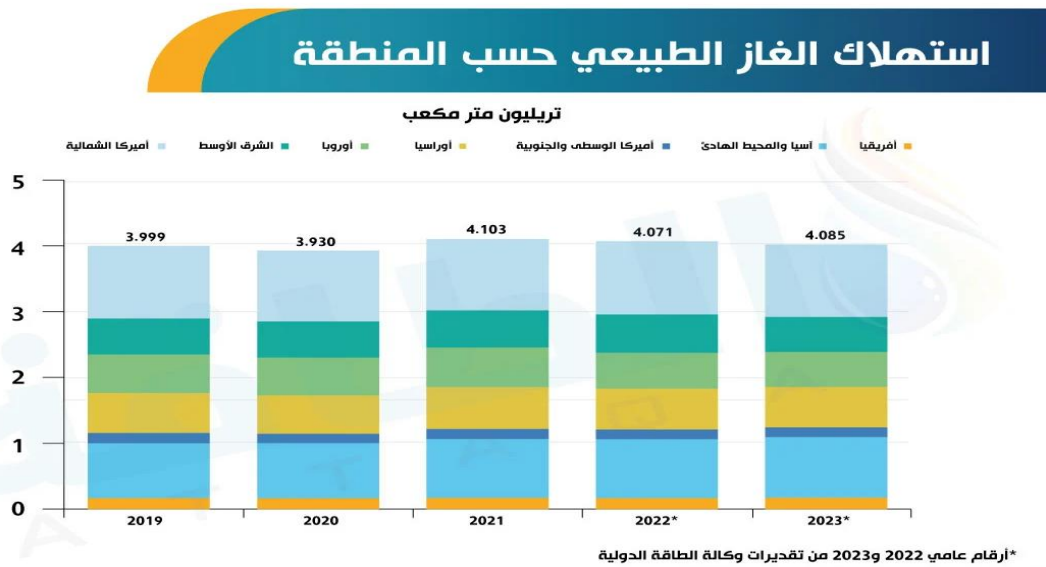
مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تعزز ارتفاع أسعار النفط أيضاً في ضوء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مع القيود المفروضة على الغاز الروسي. وتمثل الطاقة القناة الرئيسية لانتقال التداعيات حيث تشكل روسيا مصدراً أساسياً لصادرات النفط والغاز الطبيعي. فضلاً عن ذلك فقد أثر ارتفاع أسعار الغاز على تزايد جاذبية النفط باعتباره بديلاً لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء حيث أظهرت البيانات الصادرة عن البنك الدولي ارتفاع مؤشر الغاز الطبيعي إلى 273.1 نقطة في مارس 2022 بنسبة زيادة شهرية بلغت 38.24%، وبنسبة زيادة سنوية 316.1% مقارنة بشهر مارس 2021 حيث ارتفع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى 42.4 دولار/مليون وحدة حرارية في مارس 2022 بنسبة زيادة شهرية 55.7% مقارنة بالشهر السابق وبنسبة زيادة سنوية 591.9% مقارنة بالشهر نفسه من العام 2021 حيث كان السعر 6.1 دولار/مليون وحدة حرارية. انظر الشكل (5):

وبصفة عامة عرفت أسعار الطاقة عام 2022 منذ أن فرضت الدول الغربية عقوبات على روسيا على خلفية عملياتها العسكرية في أوكرانيا ارتفاع كبير في أسعار النفط وبالأخص الغاز الطبيعي ، حيث مرّت بلدانٌ عديدة بظروفٍ استثنائية بسبب هذا الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة وخاصة الدول الأوروبية التي تعتمد في تأمين حاجتها من الغاز و النفط من روسيا .

ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ستعرف أسعار النفط والغاز والفحم والكهرباء ارتفاعاً أو في أفضل الأحوال ستحافظ على مستواها القياسي خلال سنة 2023. حيث من المتوقع أن تصل أسعار النفط إلى 110 دولارات للبرميل الواحد سنة 2023. ووفق [الوكالة الدولية للطاقة](#)، سيرتفع الطلب على النفط إلى أن يصل إلى 2.1 مليون برميل يومياً في 2023، بعدما كان 2 مليون برميل يومياً عام 2022. وترتبط المؤسسة الأمريكية هذا الارتفاع بـ3 عوامل رئيسية أولها تطورات الحرب الروسية في أوكرانيا، وأداء الاقتصاد الصيني الذي يعيش تأثير عودة انتشار فيروس كورونا ، ثم حالة الركود التي تضرب الدول الأوروبية والاقتصاد العالمي.

وبالنسبة إلى الأداء الاقتصادي الصيني الذي يعيش تأثير عودة انتشار فيروس كورونا، فإنّ "الطلب المرتفع الذي يشهده الصين بعد رفع الإجراءات قد يكون هائلاً، ما قد يُحدث فرقاً في توقعات سعر النفط. ويبقى أكبر المخاوف هو أن تلجأ روسيا إلى قطع إمدادات النفط عن السوق العالمية، إذا ما رأت أنّ الهند والصين غير قادرتين على استيعاب الفائض الذي كان يتم تصديره إلى أوروبا. هذا القرار سيكون كفيلاً بإحداث صدمة في سوق النفط.

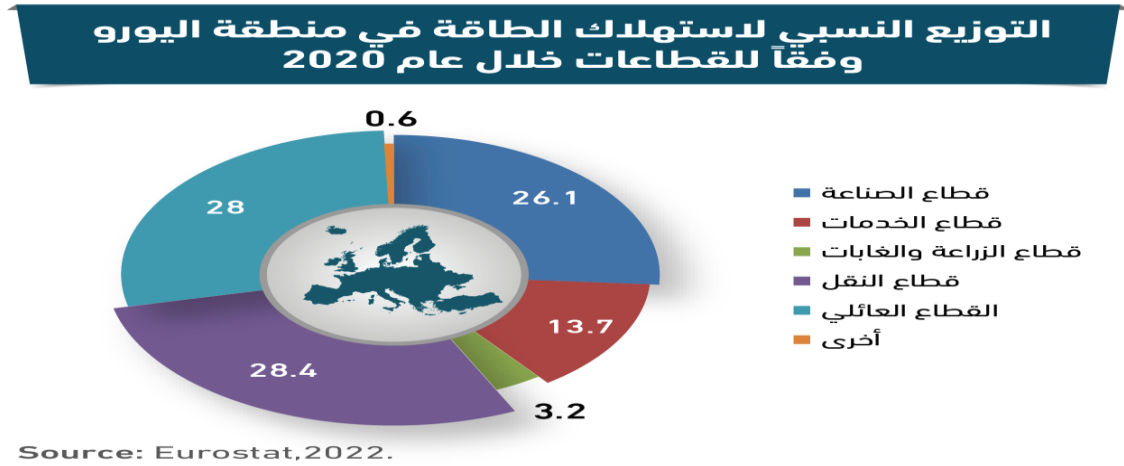
وبالحديث عن أسعار الغاز الطبيعي وحسب البنك الدولي ستحافظ أسعاره على وتيرة الارتفاع، حيث ستصل إلى 4 أضعاف الأسعار التي كانت مسجلة سنة 2019، وهو سيؤثر على نسبة التضخم في الدول المستوردة، وهو ما يعني أيضاً ارتفاع معدلات سعر الفائدة فيها، وبالتالي المزيد من الركود الاقتصادي. ومن المحتمل أن تشهد سوق الغاز تبايناً في اتجاهات الاستهلاك بين المناطق؛ إذ تقود آسيا والمحيط الهادئ إلى جانب الشرق الأوسط وأفريقيا نمو الطلب العالمي، في حين من المرجح تراجعها في أميركا الشمالية وأوروبا وأوراسيا. ويوضح الرسم البياني التالي تطور الطلب على الغاز الطبيعي حسب المنطقة بين عامي 2019 و2023:



تقدّر مؤسسة [ستاندرد آند بورز غلوبال](#) ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 6% على أساس سنوي إلى 386 مليار متر مكعب العام 2023، بعد الانخفاض المتوقع بنسبة 1.4% إلى 364 مليار متر مكعب في عام 2022. وتأتي توقعات تعافي الطلب على [الغاز في الصين](#) على خلفية الانفتاح التدريجي للاقتصاد وإلغاء قيود كورونا كما سبق ذكره، على الرغم من أن ارتفاع أسعار الطاقة العالمية والمخاوف الاقتصادية ستستمر في الضغط على مستويات الاستهلاك.

وبالحديث عن الاتحاد الأوروبي الذي يواجه أزمة غير مسبقة، فقد انقطع عنه هذا العام -2022- نسبة معتبرة من إمدادات الغاز الروسي اللازم لأغراض التدفئة والعمليات الصناعية وتوليد الكهرباء، ونتج عن الحرب الروسية - الأوكرانية ارتفاع في أسعار الطاقة في

أوروبا إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، فقد ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بنسبة 170% خلال الفترة من فيفري إلى جويلية 2022؛ أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشركات العاملة في الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة في أوروبا، إذ ارتفعت تكاليف الإنتاج بشدة في صناعات، مثل الحديد والصلب والألمنيوم والأسمدة وغيرها مع ارتفاع أسعار الطاقة، مما دفع بعض الشركات إلى خفض مستويات إنتاجها، أو إغلاق بعض مصانعها في أوروبا، فيما يخطط الآخر لنقل جزء من عمليات الإنتاج خارج أوروبا. وهذا ما أضر بشدة بالقطاع الصناعي بالقارة بصفة عامة، لا سيما الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة. تستحوذ القطاعات المذكورة سابقاً على 87% من إجمالي استهلاك الغاز بالقطاع الصناعي في القارة الأوروبية. وبشكل عام، استحوذ قطاع الصناعة على حوالي 26.1% من إجمالي استهلاك الطاقة في منطقة اليورو في عام 2020، وفق ليورو ستات.



1.1. أسباب أزمة الطاقة في أوروبا

ويقف وراء أزمة الطاقة في أوروبا، التي استمرت على مدار عام تقريباً وما تزال مستمرة، جملة من العوامل المحلية والدولية، والتي أدت بدورها إلى تفاقم الأزمة، نستعرضها فيما يلي:

أ- زيادة الطلب العالمي على الطاقة الأحفورية ضمن إجراءات التعافي من كوفيد-19

دفعت عمليات الإغلاق العالمي، كجزء من التدابير الاحترازية لمنع تفشي كوفيد-19 في النصف الأول من عام 2020، إلى خفض الطلب على الغاز الطبيعي والنفط في عام 2020؛ وهو ما تم إرجاعه إلى التغيرات في الطلب على الطاقة، علاوة على اعتدال الشتاء في نصف الكرة الشمالي خلال العام 2020، حيث انخفضت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية على نحو قياسي مع بداية جائحة كورونا حيث سجلت تراجعاً قياسياً في ماي 2020 مع تدفق إمدادات جديدة من منتجين رئيسيين مثل قطر وأستراليا والولايات المتحدة إلى السوق. في ظل هذه الظروف خفض منتجو الغاز الطبيعي المسال الإنتاج والشحنات خلال صيف 2020 وهو ما كان له تأثير مطول على مخزونات الغاز العالمية.

أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية



وقد عرفت أسعار الغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم بداية من الأشهر الأخيرة من العام 2020 الارتفاع بسبب عدوة النشاط الاقتصادي الى مجراه بعد رفع القيود التي فرضتها معظم البلدان للحد من تفشي فيروس كورونا، وعودة الاقتصادات إلى طبيعتها، و زيادة الطلب العالمي ، في نفس الوقت عرفت الخدمات اللوجيستية أزمة تسببت في بطأ أوقات التسليم وزيادة أسعار الشحن. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة كبيرة في أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى مستوى قياسية .

ب- توجهات الطلب العالمي

يعزى جزء كبير من الارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى الارتفاع في الطلب على الطاقة، وتفضيل أسواق النفط للمستهلكين الآسيويين عن العملاء الأوروبيين، نظراً لارتفاع أسعار الغاز في آسيا بدرجة أكبر من الأسعار في أوروبا. ويأتي هذا، في ظل زيادة الطلب الصيني على الطاقة، بعدما حظرت الصين واردات الفحم من أستراليا نتيجة لمطالبة الأخيرة الصين بإجراء تحقيق في أصل أزمة كوفيد-19 في مقاطعة وهان في عام 2020. كذلك أدت عمليات الإغلاق المرتبطة بالوباء إلى خفض الإنتاج في مناجم الفحم في إندونيسيا وأستراليا والهند؛ ما تسبب في زيادة اعتماد آسيا، ولاسيما الصين، على الغاز الطبيعي لتغذية انتعاشها الاقتصادي، أضف إلى ذلك الفيضانات في مناجم الفحم في شرق الصين التي أوقفت الكثير من إنتاج الفحم مما حد من القدرة على توليد الكهرباء، وأصاب الصين بنقص حاد في الطاقة، ومع زيادة طلب دول شرق آسيا على الغاز الطبيعي، قلت الإمدادات المتاحة لأوروبا من الغاز الطبيعي بالتبعية.

إذ نظراً لاستيراد الصين، وكذلك اليابان وكوريا الجنوبية، كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال، فإن سعر السوق في آسيا قد تضاعف؛ ما جعل من شرق آسيا سوقاً خصبة أمام منتجي الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية، ولاسيما الولايات المتحدة، لتوجيه جميع إمداداتهم هناك. ونتيجة لهذا؛ حُرمت أوروبا من إمداداتها القياسية من الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية كما ارتفعت أسعار السوق الفورية قرابة عشرين ضعفاً. غير أنه بعد نحو عام من أزمة الطاقة في أوروبا، وفي ظل التفاقم المستمر للأزمة الذي انتهى مؤخراً بتوقف المفاعلات النووية في فرنسا وأزمة الجفاف التي تعاني منها فرنسا والتي أثرت على إنتاجها للطاقة الكهرومائية، وانخفاض طاقة الرياح في ألمانيا، بدأ الغاز الطبيعي المسال الأمريكي التدفق نحو القارة الأوروبية.

ج- ارتفاع أسعار النقل الدولي واللوجستيات

يعد استئجار السفن لنقل الغاز الطبيعي المسال في جميع أنحاء العالم في مطلع عام 2021 معضلة أساسية، بسبب نقص قدرة الشحن على الاستجابة لارتفاع الطلب؛ ما جعل عملية النقل صعبة ومكلفة. وبحسب وكالة الطاقة الدولية، فإن الأسعار اليومية لاستئجار سفن الغاز الطبيعي المسال ارتفعت لأكثر من 100 ألف دولار في فصول الشتاء الثلاثة الأخيرة في نصف الكرة الشمالي. وكان قد سجل أعلى مستوى له على الإطلاق ليقف الـ 200 ألف دولار خلال موجة البرد غير المتوقعة في شمال شرق آسيا في يناير 2021، وسط نقص مادي في سعة الشحن المتاحة.

هـ- افتقار أوروبا إلى سياسة طاقة متماسكة

بالرغم من دفاع الاتحاد الأوروبي عن أمن الطاقة في أوروبا في سبيل تخفيف صدمات العرض والطلب، وتبنيه مشروع اتحاد الطاقة لعام 2015 بغية إنشاء سوق طاقة متكامل، فإن ثمة عراقيل تقف أمام استكمالها، يأتي على رأسها افتقار أوروبا إلى سياسة طاقة متماسكة؛ وربما يرجع ذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي ليست قوة عظمى جيوسياسية، إذ تستبعد مؤسسات الاتحاد الأوروبي الطاقة والسياسة الخارجية من اختصاصها التنفيذي؛ الأمر الذي جعل الدول الأوروبية الأعضاء يتبعون سياسات متضاربة في كثير من الأحيان تجاه توليد الطاقة النووية أو الغاز أو توليد الكهرباء أو إنتاج الفحم. ويمثل هذا في هذا الصدد نقطة ضعف لدى الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وسبباً قوياً من أسباب أزمة الطاقة التي هو بصدها حالياً. فبينما تعارض ألمانيا بشدة الاستثمار في الطاقة النووية، فإن عدداً من الدول الأوروبية يرى فيها مصدراً جيداً من مصادر الطاقة المتجددة. وبينما تشجع بولندا إنتاج الفحم، فإن بقية الدول الأوروبية ترفضه وترفض الاستثمار فيه. وبينما ترفض الدول الأوروبية مشروع خط أنابيب نورد ستريم 2، فإن المشروع قد تم فعلياً بتعاون روسي/ألماني، وغير ذلك من القضايا التي تؤكد عدم وجود سياسة طاقة أوروبية متماسكة تتوحد فيها الجهود لصالح الجميع

و- الحرب الروسية- الأوكرانية

نقطة ضعف أخرى تضاف لما سبق، تتمثل في اعتماد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على روسيا كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي، وتغطي صادرات الغاز الطبيعي الروسي 40% من احتياجات الدول الأوروبية، لذلك يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل التضخم العام 2022 نحو 9.3% في الاقتصادات الأوروبية وإلى 5.5% في الاقتصادات المتقدمة.



ومن أهم الأسباب التي جعلت روسيا في المركز الأول ضمن أولويات أمن الطاقة الأوروبي هي:

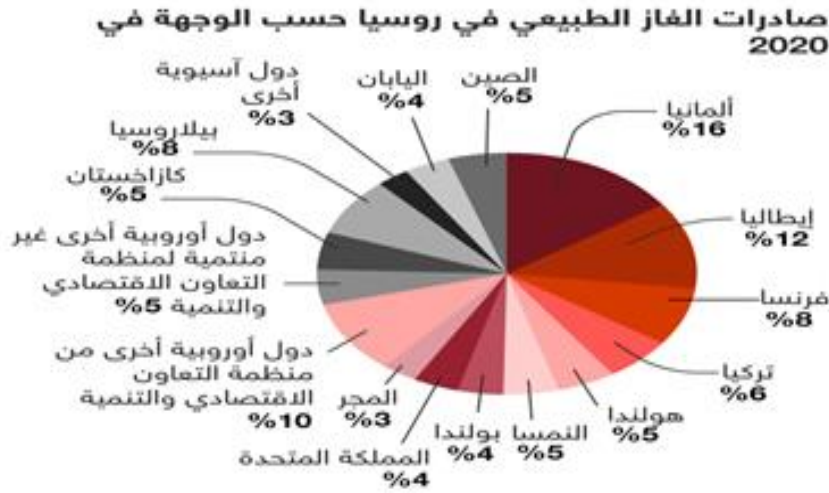
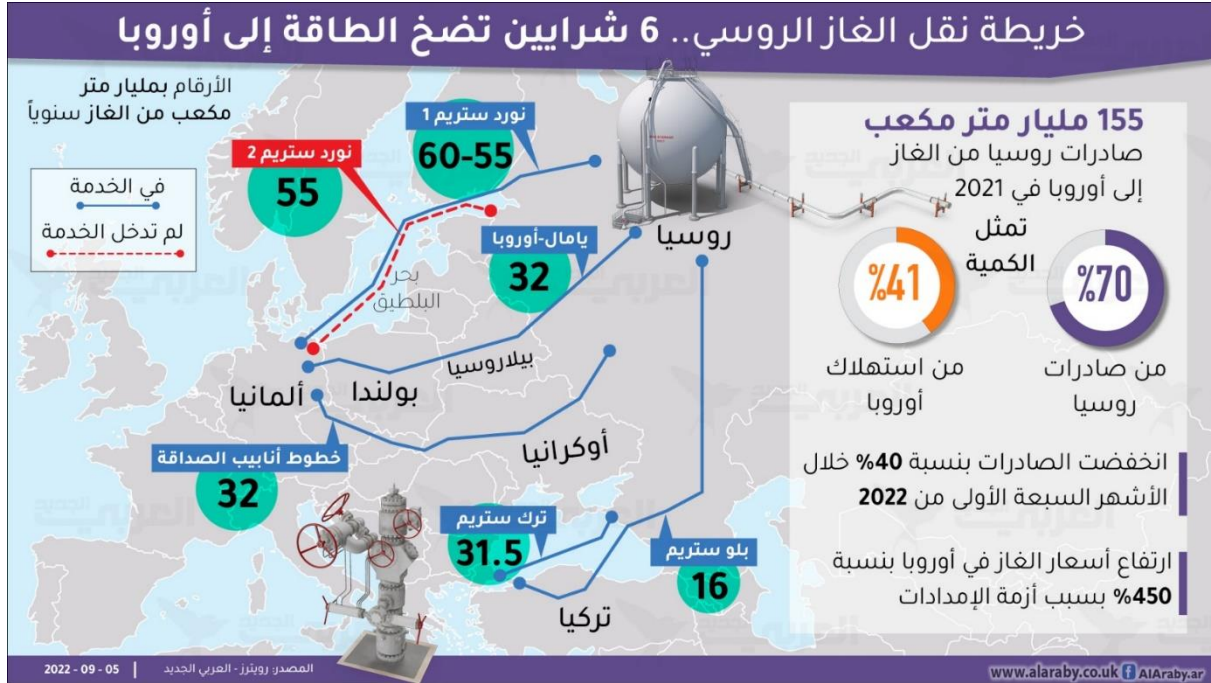
- القرب الجغرافي وبالتالي وفرة بالنقل وحماية أكبر من التخريب والعمليات الإرهابية.
- توفر البنية التحتية لنقل الطاقة عبر الأنابيب والتي هي بحالة تطور مستمر.

وتشهد إمدادات الطاقة الروسية تبعية شديدة نحو سوق الطاقة الأوروبية، حيث يتجه ما يزيد على 80% من الإنتاج الروسي من النفط والغاز نحو السوق الأوروبية، بينما تستورد روسيا ما يفوق نصف حاجتها من التقنية الخاصة باستخراج النفط والغاز من الاتحاد الأوروبي، ووفقاً لاستراتيجية روسيا التي أطلقتها عام 2010، تظل أوروبا الوجهة الرئيسية لصادرات روسيا من الطاقة حتى عام 2030، وهكذا يمكن القول أن روسيا بحاجة إلى السوق الطاقية الأوروبية لتصريف إنتاجها، بينما تحتاج دول الاتحاد الأوروبي إلى إمدادات الطاقة الروسية لتلبية حاجاتها، وهو ما يخلق "تبعية طاقية متبادلة بين الطرفين"، وتظهر ملامحه في عدة نقاط:

- ترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعقود إمدادات طويلة المدى مع شركة غاز بروم الروسية تتضمن استيراد الاتحاد الأوروبي مقدار 200_180 مليار م3 من الغاز، من طرفها ومعظم هذه العقود تمتد إلى ما وراء عام 2025، وبعضها إلى ما بعد عام 2030،

وهو ما يجعل دول الاتحاد الأوروبي أكثر ارتباطاً بإمدادات الطاقة الروسية، وبنفس الوقت تعتمد شركة غاز بروم على السوق الأوروبية بنسبة 70% من عائدات صادراتها من الغاز.

بـ تتسلم دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 50% من إمدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا كدولة عبور، وفي ظل الأزمات الأوكرانية المتتالية يزيد قلق دول الاتحاد من عدم استدامة إمداد الطاقة لها، وتعطل هذه الإمدادات سيكون مكلفاً لروسيا وله آثار اقتصادية فورية.



دفعت الضغوط التي تواجهها الشركات الأوروبية العاملة في صناعات كثيفة استهلاك الطاقة، نحو خفض إنتاجها أو إغلاق بعض مصانعها، بل أن بعضها يخطط لنقل عملياته الإنتاجية خارج أوروبا، وذلك على النحو التالي:

• **خفض الإنتاج وإغلاق مصانع أوروبية:** خفضت بعض شركات الطاقة الإنتاجية لبعض مصانعها في أوروبا، فيما اضطرت أخرى لإغلاق مصانعها لفترة مؤقتة، وذلك على النحو التالي:

أ- **صناعة الألمنيوم:** تأثرت غالبية مصانع الألمنيوم في أوروبا بارتفاع تكاليف الطاقة. على سبيل المثال، قررت شركة سبيرا الألمانية (Speira GmbH)، خفض إنتاجها من الألمنيوم في بعض مصانعها في ألمانيا بنسبة 50%، مما سيؤثر سلباً على العديد من الصناعات الأخرى، ومنها: السيارات والتعبئة والتغليف، وغيرها.

ب- صناعة الصلب: تخطط بعض الشركات العاملة في صناعة الصلب إلى إغلاق مصانعها ومن بينها شركة "أرسيلور ميتال" (ArcelorMittal)، والتي أعلنت أنها تخطط لإغلاق بعض مصانعها في ألمانيا؛ نتيجة ارتفاع تكاليف الكهرباء. كما عطلت شركة أكرينوكس (Acerinox) الأسبانية بعض مصانعها بشكل جزئي.

ج- صناعة الأسمدة: وفقاً لاتحاد صناعة الأسمدة في أوروبا، فإن جانباً كبيراً من مصانع الأسمدة في القارة إما توقفت عن العمل أو تباطأت طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع أسعار الغاز. وقدرت شركة "سي آر يو جروب" (CRU Group) أن قرابة 41% من من طاقة أوروبا لإنتاج الأمونيا خارج أوكرانيا ستشهد انخفاضاً، مما سيزيد من الضغوط على أسعار الغذاء عالمياً.

وفي هذا الصدد، قررت شركة يارا النرويجية (Yara) خفض معدلات إنتاجها، كما أعلنت شركة "سي إف إنداستريز" الأمريكية (CF Industries Holdings Inc) أنها ستوقف عمليات إنتاج الأمونيا بمصنعها بالمملكة المتحدة.

- **نقل العمليات الإنتاجية خارج أوروبا:** تحاول بعض الشركات نقل عملياتها الإنتاجية خارج أوروبا، هروباً من أسعار الطاقة المرتفعة. فقد أعلنت شركة "أرسيلور ميتال" (ArcelorMittal) في وقت سابق أن لديها خططاً لتوسيع عملياتها الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ مع ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا.

● **التحول إلى مصادر طاقة بديلة:**

خلال السنوات الخمس الأخيرة، تمكنت أوروبا من توليد ضعف كمية الكهرباء التي يوفرها الفحم عبر الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. فبينما بات يوفر الفحم نحو 12٪ من توليد الكهرباء، فإن طاقة الرياح والطاقة الشمسية وحدها أصبحت تمثل حوالي 21٪ من توليد الكهرباء. وخلال الفترة، بين يناير ويونيو من 2021، أنتجت طاقة الرياح والطاقة الشمسية والمياه والطاقة الحيوية نحو 40٪ من الكهرباء في دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، بينما أنتج الوقود الأحفوري 34٪ فقط. الأمر الذي يشير إلى تسارع حقيقي في انتقال الاتحاد الأوروبي نحو الطاقة النظيفة. وعليه، يرغب الاتحاد الأوروبي في أن تصل حصة الكهرباء من الطاقة المتجددة لديه إلى نحو 32٪ بحلول عام 2030.

لكن رغم زيادة الاهتمام بالطاقة النظيفة في الاتحاد الأوروبي، فإن كمية الكهرباء الناتجة عن مصادر الطاقة المتجددة ما تزال غير كافية لسد الطلب الكبير على الكهرباء، الأمر الذي يدفع الاتحاد الأوروبي للاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر أساسي للكهرباء، وذلك عبر استيراد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي من أجل الاستهلاك والتخزين. ومن ثم فإن أي اعتماد أوروبي على مصادر الطاقة المتجددة وحدها دون حلول إضافية، قد يطيل أمد أزمة الطاقة ويحولها إلى أزمة هيكلية.

تخطط بعض الشركات للتحول إلى مصادر طاقة أخرى بديلة عن الغاز الطبيعي ، حتى وإن كانت أكثر تلويثاً للبيئة، مثل الفحم والديزل، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك البدائل قد لا يكون خياراً مناسباً لبعض الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة؛ لضعف قدراتها على توليد الحرارة الضرورية اللازمة للتصنيع.

وقد أثر كذلك ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي تأثيراً حاداً أيضاً على الأسر المعيشية. وقد تزداد المشكلة سوءاً، فأوروبا ربما تكون على وشك أن تواجه أول فصل شتاء لها بدون الغاز الروسي، الأمر الذي ينطوي على مخاطر حدوث ارتفاع أكبر في الأسعار ونقص في الغاز وركود اقتصادي كبير.

1.2. آفاق مستقبلية لقطاع الطاقة الأوروبي:

من المتوقع أن تستمر تحديات الشركات العاملة في القطاعات كثيفة استهلاك الطاقة في أوروبا، خاصة في الأمد القصير، بالنظر إلى العوامل التالية:

1- استمرار ارتفاع أسعار الغاز: تشير توقعات أغلب المؤسسات إلى استمرار ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال الفترة المقبلة. وخاصة إذا استمرت الحرب الروسية الأوكرانية.

2- صعوبة الاعتماد على موردين بدلاء: لا تمتلك أوروبا بعد البنية التحتية المطلوبة للوصول أسواق استيراد بديلة، كما أن تعزيز الاستثمارات في هذا الشأن سيستغرق سنوات. وليس من المتوقع أن تتحقق مستهدفات الدول الأوروبية، ومنها ألمانيا وإيطاليا، بشأن التخلص من اعتمادها على الغاز الروسي قبل عام 2024، أي في المدى المتوسط.

3- من المتوقع أن ينتقل تأثير استمرار تراجع إنتاجية الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة للعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها بشكل غير مباشر، ومنها الصناعات التحويلية التي تستخدم مخرجات هذه الصناعات، بالإضافة إلى قطاعات أخرى، مثل البناء والتشييد. جدير بالذكر أن الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو انخفض بنسبة بلغت 2.3% في يوليو 2022، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض منذ فترة طويلة.

خلاصة القول: إن الشركات الأوروبية العاملة في الصناعات كثيفة الطاقة أصبحت أمام خيارين، إما البقاء في أوروبا ومواجهة احتمالات الإغلاق، أو اللجوء لنقل بعض عمليات الإنتاج إلى مناطق أخرى ذات الوفرة في موارد الطاقة، مما يقتضي من الحكومات الأوروبية تبني حزمة مالية عاجلة لدعم شركات كثيفة الاستهلاك للطاقة، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات المستقبلية اللازمة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة بالمصانع.

2. الغذاء

لقد تسببت القيود المفروضة على حركة الطيران و التأخيرات التي تواجه السفن في الموانئ على خلفية الحجر الصحي وإغلاق الجمارك وبقيّة المرافق الأخرى بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد) 19- إلى اضطراب سلاسل الغذاء في العالم على نحو كبير وأثار المخاوف بشأن الأمن الغذائي. إلا أنه، وعلى الرغم من هذه المخاوف، استمرت الإمدادات والتوازن بشكل سليم وخاصة في أسواق الحبوب العالمية. وبينما تضع الاضطرابات المحلية، الناجمة إلى حد كبير عن مشاكل لوجستية، التحديات أمام عمل سلاسل الإمداد الغذائي في بعض الأسواق، لم يكن لها أثر على أسواق الغذاء في العالم خلال الأشهر الأولى من سنة 2020، حيث تراجعت أسعار السلع، فقد انخفض مؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية (الحبوب والزيوت النباتية والسكر والألبان، اللحوم) وكان هذا الانخفاض مدفوعاً في غالبه بتقلص الطلب نتيجة لآثار جائحة كوفيد-19، وهبوط أسعار النفط العالمية بسبب توقعات التباطؤ الاقتصادي في الغالب مع قيام الحكومات بفرض قيود استجابة للأزمة الصحية. إن انخفاض الأسعار مدفوع إلى حد كبير بعوامل الطلب، وليس العرض، والتي تتأثر بدورها بالتوقعات الاقتصادية التي تزداد تدهوراً مع مرور الزمن. إذن هناك أربعة عوامل ساهمت بصورة رئيسية في انخفاض أسعار الغذاء العالمية، أولها: هبوط أسعار النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الذرة والزيوت النباتية والسكر، ثانيها: الإمدادات الكبيرة من الإنتاج العالمي في السنة المنقضية 2019 وهو ما ينطبق على حالة القمح والسكر الأخرى، ثالثها: التدابير الصحية في مواجهة وباء كورونا وما تنطوي عليها من صعوبات لوجستية وهو ما ينطبق على حالة الألبان واللحوم، رابعها: سياسات الدول المصدرة فيما يتعلق بتقييد التصدير (حالة الأرز). ولكن بداية من شهر جوان 2020 سجل ارتفاعاً في أسعار السلع الغذائية، لتراجع بعد عام من الارتفاع مسجلة انخفاضاً في كل من جوان وجويلية من سنة 2021 لتعاود الارتفاع حتى شهر نوفمبر. لتعرف تراجع شهر ديسمبر 2021.

مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية بالاشهر خلال الفترة جانفي 2019-ديسمبر 2021

السنوات	مؤشر أسعار الغذاء	اللحوم	الألبان	الحبوب	الزيوت	السكر
2019-01	93,3	92,3	100,9	101,8	80,26	79,3
2019-02	94,0	93,1	103,8	100,7	81,78	80,3
2019-03	93,2	94,6	105,6	97,5	78,41	78,7
2019-04	93,6	97,8	106,1	94,6	79,11	79,3
2019-05	94,3	100,5	106,6	94,4	78,50	76,7

2019-06	95,4	101,2	102,9	99,2	77,46	79,9
2019-07	95,1	102,4	101,1	97,6	78,09	79,4
2019-08	94,1	102,3	100,3	92,6	82,59	76,2
2019-09	93,4	101,0	99,6	91,8	83,89	73,5
2019-10	95,2	101,6	100,8	96,0	84,11	77,8
2019-11	98,6	106,5	102,5	95,6	93,16	79,2
2019-12	101,0	106,6	103,5	97,4	101,50	83,0
2020-01	102,5	103,6	103,8	100,7	108,73	87,5
2020-02	99,4	100,5	102,9	99,6	97,55	91,4
2020-03	95,2	99,4	101,5	98,0	85,42	73,9
2020-04	92,5	96,9	95,8	99,6	81,18	63,2
2020-05	91,1	95,4	94,4	98,0	77,77	67,8
2020-06	93,3	94,8	98,3	97,3	86,61	74,9
2020-07	94,0	92,2	101,8	97,3	93,20	76,0
2020-08	95,9	92,2	102,1	99,2	98,70	81,1
2020-09	98,0	91,5	102,3	104,3	104,60	79,0
2020-10	101,4	91,8	104,5	112,1	106,45	84,7
2020-11	105,6	93,3	105,4	114,8	121,90	87,5
2020-12	108,6	94,8	109,2	116,4	131,20	87,1
2021-01	113,5	96,0	111,2	125,0	138,87	94,2
2021-02	116,6	97,8	113,1	126,1	147,46	100,2
2021-03	119,2	100,8	117,5	123,9	159,30	96,2
2021-04	122,1	104,3	119,1	126,2	162,19	100,0
2021-05	128,1	107,4	121,1	133,7	174,88	106,8
2021-06	125,3	110,7	119,9	130,3	157,68	107,7
2021-07	124,6	114,1	116,7	126,3	155,50	109,6
2021-08	128,0	113,4	116,2	130,4	165,86	120,5
2021-09	129,2	112,7	118,1	132,8	168,57	121,2
2021-10	133,2	112,0	121,5	137,1	184,84	119,1
2021-11	134,9	111,4	125,9	141,4	184,56	120,2
2021-12	133,7	111,3	128,2	140,5	178,49	116,4

زادت أسعار الغذاء بشكل لافت، خلال العام 2021 ، بسبب الوباء الذي أثر على الاقتصاد العالمي وأدى إلى تعطيل الإنتاج في الكثير من القطاعات الحيوية، حتى أضحت الدول تواجه ما يعرف بأزمة "سلاسل الإمداد". وقد قفز مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، إلى أعلى مستوى له في عشر سنوات، خلال السنة 2021.

من أهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية قبل الحرب الروسية الأوكرانية – جوان 2020/ديسمبر 2021-

- إن الأزمة تفاقمت وسط ارتفاع في الطلب على السلع،
- الحواجز التجارية التي تفرضها الدول على الصادرات وخاصة الدول المصدرة للمواد الأساسية كالقمح.
- زيادة في أسعار الشحن، حيث أن أسعار الشحن ارتفعت بنحو 4 إلى 5 أضعاف مقارنة بما كانت عليه قبل جائحة كورونا. فالحاوية ذات الـ 40 قدما كان شحنها يكلف نحو ألفي دولار، في حين تجاوز سعر شحنها الآن أكثر من 10 آلاف دولار.
- غلاء الأسمدة وسوء أحوال الجو أدت هذه العوامل إلى قفزة في أسعار العديد من المواد الغذائية.

- تأثر الإمداد بالسلع في العالم، بسبب نقص في العمال والحاويات المطلوبة لأجل نقل السلع
- ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم العالمي.

أدت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية إلى تحقيق مؤشر أسعار الغذاء العالمية قفزة نوعية ليبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس 2022 حيث بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 159.3 مارس 2022 ، أي بزيادة قدرها 17.9 نقطة (12.6%) عن مستواه المسجل في شهر فيفري ، وأعلى بمقدار 40.1 نقطة أي 33.6% عن مستواه قبل سنة . وقد سجل مؤشر أسعار الغذاء العالمية منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) شهر نوفمبر 2022 انخفاضا طفيفا جدا مقارنة بالشهر أكتوبر من 135.9 نقطة في أكتوبر إلى 135.7 نقطة في نوفمبر 2022 مسجلا بذلك تراجعا للشهر الثامن على التوالي منذ ارتفاع قياسي في مارس عقب الغزو الروسي لأوكرانيا.

مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية						
مؤشر أسعار الأغذية 1	اللحوم 2	منتجات الألبان 3	الحبوب 4	الزيوت والدهون 5	السكر 6	
2004	65.6	67.6	69.8	69.6	44.3	
2005	67.4	71.8	77.2	64.4	61.2	
2006	72.6	70.5	73.1	70.5	91.4	
2007	94.3	76.9	122.4	107.3	62.4	
2008	117.5	90.2	132.3	141.1	79.2	
2009	91.7	81.2	91.4	94.4	112.2	
2010	106.7	91.0	111.9	122.0	131.7	
2011	131.9	105.3	129.9	156.5	160.9	
2012	122.8	105.0	111.7	138.3	133.3	
2013	120.1	106.2	140.9	119.5	109.5	
2014	115.0	112.2	130.2	110.6	105.2	
2015	93.0	96.7	87.1	89.9	83.2	
2016	91.9	91.0	82.6	99.4	111.6	
2017	98.0	97.7	108.0	101.9	99.1	
2018	95.9	94.9	107.3	87.8	77.4	
2019	95.1	100.0	102.8	83.2	78.6	
2020	98.1	95.5	101.8	99.4	79.5	
2021	125.7	107.7	119.1	164.9	109.3	
2021	135.3	112.5	126.0	141.4	120.2	نوفمبر/تشرين
2022	133.7	111.0	129.0	178.5	116.4	ديسمبر/كانون
	135.6	112.1	132.6	185.9	112.7	يناير
	141.2	113.9	141.5	201.7	110.5	فبراير/شباط
	159.7	119.3	145.8	251.8	117.9	مارس/آذار
	158.4	121.9	146.7	237.5	121.5	أبريل/نيسان
	158.1	122.9	144.2	229.2	120.4	مايو/أيار
	154.7	125.9	150.2	211.8	117.3	يونيو/حزيران
	140.6	124.1	146.5	168.8	112.8	يوليو/تموز
	137.6	121.1	143.4	163.3	110.5	أغسطس/آب
	136.0	120.3	142.7	152.6	109.7	سبتمبر/أيلول
	135.9	118.2	139.3	151.3	108.6	أكتوبر/تشرين
	135.7	117.1	137.5	154.7	114.3	نوفمبر/تشرين

1 مؤشر أسعار الأغذية: يتألف من معدل مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع آتفة الذكر، ويحسب باستخدام معدل سبب تصدير كل مجموعة للفترة 2014-2016. ويُدخل في المؤشر العام ما مجموعه 95 عروضا للأسعار من قبل المصنعين بالسلع لدى منظمة الأغذية والزراعة على أنها تمثل الأسعار الدولية للسلع الغذائية. ويحسب كل مؤشر فرعي معدل محسوب للأسعار ذات الصلة بالسلع المخلطة في المجموعة، حيث يتألف سعر الفترة الأساس من معدلات السنوات 2014-2016.

2 مؤشر أسعار اللحوم: يعتمد على معدل 35 من قيم الوحدة/أسعار السوق الخاص بالتصدير ضمن أربعة أنواع من اللحوم (عظم، حنظل، دواجن، بقرة) تؤخذ من 10 أسواق تمثيلية. وضمن كل نوع من أنواع اللحوم، يتم حساب قيم/أسعار وحدة التصدير وفقاً لسبب التجارة في أسواقها ذات الصلة، بينما تحسب أنواع اللحوم وفقاً لمعدل سبب تجارة صادراتها العالمية للفترة 2014-2016. وقد تكون عروض أسعار آخر شهرين مبيدة على التوقعات وبالتالي قد تكون حاصلة لإعادة النظر.

3 مؤشر سعر منتجات الألبان: يحسب باستخدام ثمانية عروض أسعار لأربعة منتجات للألبان (زبد، جبن، حليب جاف، حليب كامل الدسم) من سوقين تمثيليتين. وضمن كل منتج من منتجات الألبان، يتم حساب الأسعار وفقاً لسبب تجارتيها في أسواقها ذات الصلة، بينما تحسب منتجات الألبان وفقاً لمعدل سبب تصديرها للفترة 2014-2016.

4 مؤشر أسعار الحبوب: يجمع باستخدام مؤشر أسعار القمح للمجلس الدولي للحبوب (معدل 10 عروض أسعار مختلفة للقمح)، ومؤشر أسعار الذرة للمجلس الدولي للحبوب (معدل أربعة عروض أسعار مختلفة للذرة)، ومؤشر أسعار الشعير للمجلس الدولي للحبوب (معدل خمسة عروض أسعار مختلفة للشعير)، وعرض سعر واحد خاص بتصدير الذرة الرفيعة، ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز. ويعتمد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز على 21 عرض سعر لتصدير الأرز، ويجمع ضمن أربع مجموعات تتألف من أصناف أرز إندونيسيا والأرز المصري وأرز جابونيكيا والأرز الأرج. وضمن كل مجموعة من تلك الأصناف، يتم حساب معدل سبب للأسعار ذات الصلة بعروض الأسعار المناسبة، بعدها يتم تجميع معدل الأسعار ذات الصلة بكل صنف من الأصناف الأربعة للأرز من خلال حسابها مع سبب تجارتيها (الثابتة) للفترة 2014-2019. ويجمع مؤشر أسعار الحبوب للأسعار ذات الصلة بالذرة الرفيعة ومؤشرات أسعار القمح والذرة والشعير للمجلس الدولي للحبوب (المعتمدة أيضاً على الفترة 2014-2016)، ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز من خلال حساب كل سلعة تيمناً لمعدل سبب تجارتيها عن طريق

5 مؤشر أسعار الزيت النباتي: يتألف من معدل أسعار 10 زيوت مختلفة تحسب عن طريق أخذ معدل سبب تجارة التصدير لكل منتج من منتجات الزيت للفترة 2014-2016.

6 مؤشر أسعار السكر: مؤشر أسعار الاتفاق الدولي بشأن السكر استناداً إلى الفترة 2014-2016.

تعد روسيا وأوكرانيا من المصدرين رئيسيين لزيت عباد الشمس والقمح والشعير في العالم وأي انقطاع في سلاسل الإمداد سيأثر على أسعار هذه المنتجات، وقد أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار الغذاء كالتالي:

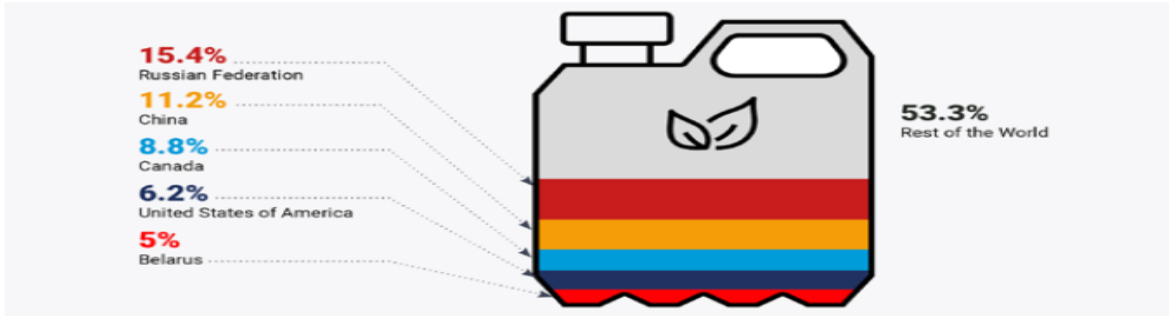
- أثرت الحرب في أوكرانيا على قدرة أوكرانيا على نقل المنتجات الزراعية داخل حدودها وخارجها: فقد أثرت الحرب فور نشوبها على شحنات الحبوب من أوكرانيا، فعادة في الربيع وأوائل الصيف يتم إرسال 95% من صادرات الحبوب الأوكرانية عن طريق البحر عبر موانئ أوديسا وماريوبول وخيرسون، وقد تعرضت هذه الأخيرة لأضرار كبيرة إثر الحرب. بالإضافة إلى ذلك

، تم إغلاق جميع موانئ البحر الأسود ، مما أدى إلى تعطيل معظم الصادرات الأوكرانية. و شحن الحبوب بالسكك الحديدية معقدًا حتى لو ظلت البنية التحتية للنقل الداخلي سليمة . ولا تستطيع روابط السكك الحديدية والطرق المؤدية إلى أوروبا نقل كل الإنتاج في أوكرانيا، هذا ماتسبب في قطع الإمدادات من الحبوب .

- منعت الحرب المزارعين من العمل في حقولهم ، وأدى التجنيد وتهجير السكان إلى نقص في اليد العاملة. ومن المتوقع أيضًا أن تؤثر الاضطرابات في الخدمات العامة الأساسية بشكل سلبي على الأنشطة الزراعية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب انخفاض فرص الحصول على المدخلات الزراعية الأساسية وتوافرها ، مثل الأسمدة. وعليه ، فإن الحرب قد تعطل الموسم الزراعي 2023/2022، على الرغم من أن الكميات المتاحة من البذور (المحلية والمستوردة) ستكون كافية لزراعة نسبة معتبرة من الأراضي، ولكن المشكل يكمن في إمكانية توصيلها الآمن للمزارعين الأمر الذي يمثل تحديًا كبيرًا لأوكرانيا، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة ، قد لا يتم حصاد أو زراعة ثلث المحاصيل والأراضي الزراعية للموسم 2023/ 2022 علاوة على ذلك ، من غير المؤكد ما إذا كان سيتمكن المصدرون الآخرون من سد الفجوة.

➤ إرتفاع أسعار المدخلات الأساسية في القطاع الفلاحي -مثل الأسمدة - إلى مستويات قياسية :تعتبر روسيا أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية في العالم. و تمثل روسيا 14% من حجم الصادرات العالمية ، وتعد روسيا وبيلاروسيا -وهما الحليفان الوثيقان- منتجين رئيسيين للبوتاس، وهو مكون رئيسي في العديد من الأسمدة، وأي نقص في الأسمدة سوف يشكل خطرا كبيرا على الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم. مما يؤدي إلى نقل تكاليف المدخلات المرتفعة مباشرة إلى المستهلكين أو ينتج عنها استخدام أقل للمدخلات، وتقليل كمية المحاصيل حيث ستؤثر التكاليف الباهظة للأسمدة سلبا على إمكانية إنتاج الغذاء، وبالتالي على الأمن الغذائي العالمي.

الشكل رقم:الصادرات العالمية من الأسمدة كنسبة من اجمالي الصادرات سنة 2020



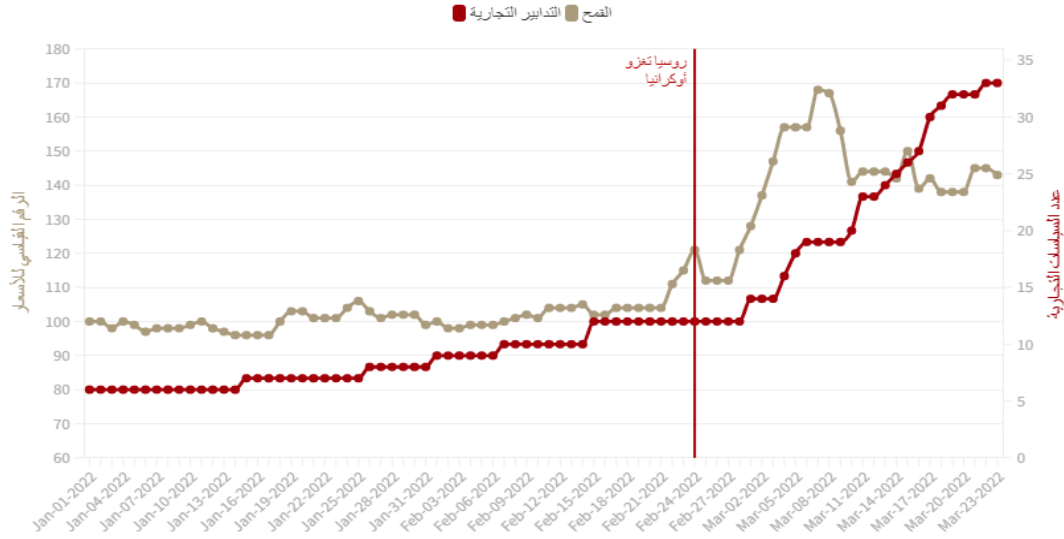
➤ إرتفاع أسعار الطاقة:كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الغذاء، لأن الزراعة والنقل يصبحان أكثر تكلفة، فمنذ بدء الحرب الروسية، قفزت أسعار القمح بنحو 30%، وزيت عباد الشمس ارتفع بحوالي 50%، كما ارتفعت التكلفة العالمية للأسمدة بنسبة 230%، مما ينذر بارتفاع أسعار المواد الغذائية في المستقبل، أو انخفاض الغلة من قبل المزارعين الذين يقللون من استخدام الأسمدة.حيث أن الدول المتقدمة ستكون قادرة على استيعاب ارتفاع الأسعار وإيجاد حلول بديلة، مثل مصادر جديدة للأغذية المطلوبة، أما الدول النامية فسوف تعاني أكثر.

عاملا ارتفاع سعر النفط والغاز ونقص المعروض انعكسا على أسعار الغذاء والقمح خصوصا، إن كان من ناحية ارتفاع كلفة إنتاج الصناعات الغذائية، أو زيادة كلفة الزراعة وصولاً إلى التأثير صعوداً على كلفة النقل والشحن، وتأثيرها على أسعار الغذاء بصفة عامة.

➤ بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا ، هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن آفاق الصادرات الروسية في المستقبل.و سيؤدي تقييد الصادرات الروسية للمواد الطاقوية والغذائية إلى تفاقم النقص العالمي في الإمدادات الغذائية. من المحتمل أن تؤدي الحرب المستمرة والعقوبات إلى رفع الأسعار وإضعاف الأمن الغذائي لمئات الملايين من الناس .

➤ ومازاد الطين بلة قيام العديد من البلدان في العالم بتقييد صادراتها-سياسة حمائية- لتأمين الإمدادات الغذائية المحلية وتخفيف التضخم محلياً، ويُظهر التاريخ أن القيود من هذا النوع تحدث نتائج عكسية بأكثر الطرق مأساوية. فقبل عقد من الزمان، على وجه الخصوص، أدت تلك القيود إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية، مما أحدث زيادة في أسعار القمح بنسبة هائلة بلغت 30%.

زيادة في القيود المفروضة على الصادرات



وقد عرفت أسعار القمح في الأشهر الأخير تراجعاً ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

هناك عدة أسباب أدت إلى انخفاض أسعار القمح بشكل تدريجي منذ نهاية شهر جويلية 2022، حتى وصلت إلى هذا المستوى، والتي قد تستمر بالهبوط إذا تم الاستمرار في تطبيق [الاتفاق التركي الروسي الأوكراني](#) على استئناف تصدير شحنات القمح العالقة من موانئ البحر الأسود.

- **ضغط المحصول الجديد:** إن أسعار صادرات القمح انخفضت بسبب الضغط من المحصول الجديد –المحصول الصيفي-، الذي بدأ المزارعون حصده في روسيا وأوكرانيا. وتوقعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، في بداية شهر جوان 2022، ارتفاع المخزونات العالمية من القمح بقدر طفيف، ويرجع ذلك أساساً إلى تراكم المخزونات المنتظرة في الصين وروسيا وأوكرانيا.
- **تخفيض الضرائب على تصدير القمح:** خفضت روسيا بشكل حاد من الضرائب على صادرات القمح والحبوب منذ جويلية 2022، وذلك لدعم شحنات في موسم تسويق جوان /جويلية 2022. وقال معهد دراسات السوق الزراعية، إن أسعار محصول القمح الجديد، الذي يحتوي على بروتين بنسبة 12.5%، وكذلك أسعار التوريد من موانئ البحر الأسود انخفضت بما بين 25 إلى 375 دولاراً للطن على ظهر الباخرة في أسبوع.
- **تراجع الأسعار في بورصة شيكاغو:** ومما ساهم في تراجع أسعار القمح أيضاً انخفاض الأسعار في بورصة شيكاغو للحبوب، بحسب تقرير لصحيفة [The Economic Times](#) انخفضت عقود القمح الآجلة الخاصة بشهر جويلية 2022 بنحو 3.25 سنت للبوشل الذي أصبح 798.25 سنت، كما هبطت عقود شهر سبتمبر بقيمة 3.5 سنت للبوشل، ليصبح سعر البوشل 810.75 سنت.
- **الاتفاق على استئناف تصدير القمح الأوكراني** مما أسهم بشكل كبير في خفض أسعار القمح أيضاً، هو [احتضان إسطنبول اجتماعاً عسكرياً](#) بمشاركة مسؤولين من تركيا وروسيا وأوكرانيا والأمم المتحدة؛ يوم الأربعاء 13 جويلية 2022 لمناقشة نقل

الحبوب العالقة في الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود. وأسفرت المحادثات الإيجابية بين هذه الأطراف، عن اتفاق لتشكيل مركز تنسيق لضمان سلامة ممرات الشحن، وأن تعيد تركيا تصدير الحبوب مثل القمح والشوفان والشعير من البحر الأسود للدول التي تحتاج إلى تلك الشحنات. وقد فُتحت 3 موانئ على البحر الأسود في نهاية جويلية 2022 بموجب الاتفاق، وتتواصل الشحنات رغم قرار روسيا تعليق مشاركتها في الاتفاق. وقد ساهم أيضا تمديد هذا الاتفاق لتصدير الحبوب من أوكرانيا مدة 120 يوما أخرى، في تراجع المخاوف بشأن تعطيل الحرب التجارة الضخمة عبر البحر الأسود.

وفي تقديرات منفصلة للعرض والطلب على الحبوب، خفضت فاو توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي في 2022 إلى 2.756 مليار طن. وهذه التوقعات أقل باثنين بالمئة من الإنتاج المُقدر لعام 2021، وسيُسجل الإنتاج بذلك أدنى مستوى في 3 سنوات.

وقد أظهرت بيانات لوزارة الزراعة الأوكرانية، أن صادرات البلاد من الحبوب تراجعت على أساس سنوي منذ بداية موسم 2022/2023 حتى الآن إلى ما يقارب 13.4 مليون طن مقابل 19.7 مليوناً في الفترة المماثلة من الموسم السابق. وانخفضت صادرات البلاد من الحبوب منذ انطلاق الحرب الروسية في فيفري 2022، وأدى إغلاق موانئها على البحر الأسود إلى ارتفاع أسعار الغذاء حول العالم، وأثار مخاوف من حدوث شح في الإمدادات في أفريقيا والشرق الأوسط. وتظهر بيانات الوزارة الأوكرانية أن الصادرات منذ بداية الموسم الحالي -الذي بدأ في جويلية 2022 وينتهي في جوان 2023- تضمنت 5.1 ملايين طن من القمح و 7.1 ملايين طن من الذرة و 1.1 مليون طن من الشعير.

3. أزمة سلاسل التوريد العالمية

لم يتعافى العالم بعد من آثار أزمة فيروس كورونا التي دفعت العالم إلى الركود، والذي تسبب بأكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرنٍ من الزمن، حتى تلقى الاقتصاد ضربةً أخرى الحرب الروسية الأوكرانية. والتي كان لها تأثير في التوترات الجيوسياسية التي تعدّ أحد أهم وأبرز الأسباب في تعطل سلاسل التوريد في العالم وتضررها، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة والنقل.

إنّ فرض العقوبات الغربية القاسية على الشركات الروسية أثّرت في سلسلة توريد الغذاء، ما سبب أزمة الحبوب كانت كفيلاً بإغراق العالم بأسره في سلسلة من التحديات الاقتصادية، مخلفةً وراءها أزمة غذاء عالمية حادة ألقت بظلالها على ملايين المستهلكين. وألقت العقوبات الغربية على روسيا بظلالها على 3 أسواق رئيسية، هي الأغذية بما فيها علف الحيوان والوقود، وخصوصاً الوقود المستخدم للآلات الزراعية، وأخيراً الأسمدة على اختلاف أنواعها. وأدّت العقوبات على روسيا أيضاً إلى نقصٍ شديد في المواد الأولية عالمياً. هذا الأمر دفع العديد من أصحاب المعامل الكبرى إلى إغلاق مصانعهم في أوروبا وآسيا مع توقف الشحن من المنطقة الحيوية وإلها. ولم تكن سلاسل التوريد إلى أوروبا المتضرر الوحيد، بل طال الضرر أيضاً بعض الدول الآسيوية. على سبيل المثال، اليابان التي تضررت إمدادات صناعة الصلب إلها بسبب الحرب. كما أنّ شركات الشحن وشركات الطيران الكبرى حذّرت من أنّ قرار العديد من الدول الأوروبية إغلاق مجالها الجوي في وجه روسيا سيزيد تكلفة نقل البضائع من أوروبا إلى آسيا، ما قد يجعل بعض الطرق غير مجدية.

ثالثاً: أفاق الاقتصاد العالمي 2023

إنّ الضغوط التضخمية اليوم لا تشعر بها الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تشعر بها أيضاً غالبية الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. عاد التضخم بسرعة أكبر عام 2022، وارتفع بشكلٍ أوضح، وأثبت كونه أكثر عناداً واستمراريةً من كل ما تصورت البنوك المركزية الكبرى في البداية أنه ممكن. وبحسب تصريحات مديرة صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يخسر الناتج الاقتصادي العالمي 4 تريليونات دولار حتى العام 2026 بسبب تزايد خطر الركود.

تُشير توقعات تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2022"، الصادر عن صندوق النقد الدولي، إلى أنّ نمو الاقتصاد العالمي سيتراجع من 6% عام 2021 إلى 3.2% عام 2022، على أن يواصل تراجعه عام 2023 إلى 2.7%.

وبحسب التنبؤات عينا، سيرتفع التضخم العالمي من 4.7% في 2021 إلى 8.8% في 2022 ليتراجع لاحقاً إلى 6.5% في 2023 و4.1% في 2024.

تنبؤات التضخم العالمي وفق صندوق النقد الدولي



وقد تفاوتت التقارير الاقتصادية التي تتوقع آفاق الاقتصاد العالمي للعام 2023 والسنوات اللاحقة بين التشاؤم الشديد والأقل تشاؤماً. كل ذلك بسبب "عدم اليقين" الذي كان سائداً هذا العام 2022.

وأشار [البنك الدولي](#) إلى أنّ الاقتصاد العالمي يشهد الآن أشدّ معدلات التباطؤ في أعقاب تعافي ما بعد الركود منذ عام 1970. وتمرّ أكبر 3 اقتصادات في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومنطقة اليورو، بتباطؤ حاد للنمو. وفي ظل هذه الظروف، فإنّ وقوع صدمة خفيفة للاقتصاد العالمي خلال العام المقبل قد يهوي به إلى الركود العالمي.

وستبقى المعاناة من ارتفاع الأسعار وزيادة قيمة الدولار الأمريكي عنوان السنة 2022، وقد تتخلف الكثير من الدول النامية عن سداد ديونها بالعملة الأجنبية خلال العام المقبل، لأنّ تشديد السياسة النقدية الأمريكية قلّص مستويات السيولة النقدية في الولايات المتحدة، وبالتالي تراجعت كميات السيولة النقدية التي كان يمكن استثمارها في أدوات الدين للدول النامية.

وستؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة، والتي هي في الأساس محاولة من البنوك المركزية لمعالجة التضخم، إلى انكماش عدد من الاقتصادات. وبالتالي لا يبدو أنّ هناك فرصة قوية لخروج الاقتصاد العالمي من أزمته الراهنة، مع استمرار عوامل التراجع، سواء التضخم المرتفع، أو تشديد السياسات النقدية، أو تداعيات العقوبات الغربية على روسيا.